



مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان

الهيئات الاقتصادية المصرية

قطاع الصناعة والثروة المعدنية والبتروك

أوراق السياسات 13
أكتوبر 2014

■ تمهيد:

يوجد في مصر 59 هيئة عامة اقتصادية منها خمس هيئات عامة تابعة لقطاع الصناعة والثروة المعدنية والبتترول منها ثلاث هيئات تقوم بإنتاج السلع والخدمات؛

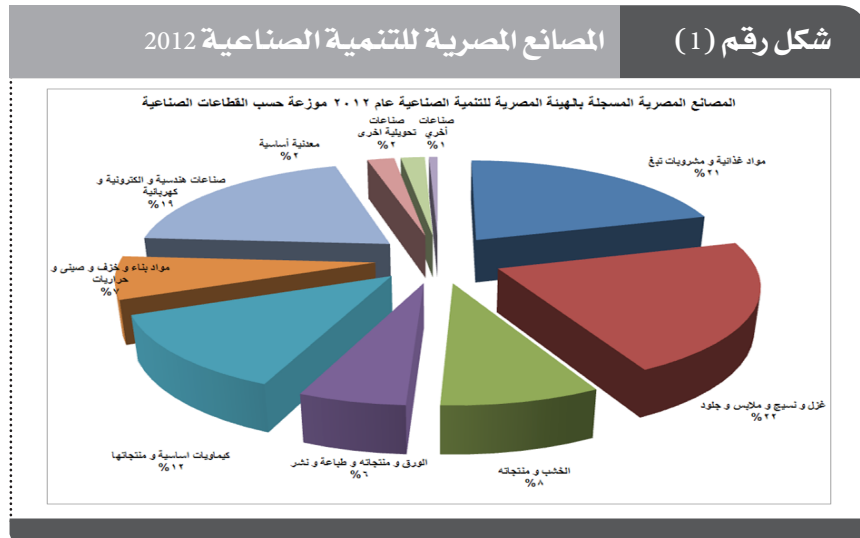
- 1 - الهيئة المصرية العامة للبتترول.
- 2 - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
- 3 - هيئة المشروعات الصناعية والتعدينية.
- هيئتان لتنظيم الاستثمار الصناعي؛
- 4 - الهيئة العامة للتنمية الصناعية.
- 5 - الجهاز الوطني لتنمية شبة جزيرة سيناء.

ونظرا لأن الجهاز الوطني لتنمية شبة جزيرة سيناء هو أحدث هيئة اقتصادية، ولا تتجاوز موازنته السنوية عام 2013/2012 مبلغ مليون جنيه فسيتم استبعاده من التحليل وستقتصر دراستنا علي الهيئات الأربع سائلة الذكر.

■ الهيئة العامة للتنمية الصناعية:

صدر القرار الجمهوري بإنشاء الهيئة برقم 350 لسنة 2005، وينص القرار على أن تكون للهيئة الشخصية الاعتبارية العامة، وتكون هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ السياسات الصناعية التي تضعها وزارة التجارة والصناعة والجهات التابعة لها، وتحفيز وتشجيع الاستثمارات في القطاع الصناعي، ووضع السياسات والآليات اللازمة للربط بين متطلبات تطوير القطاعات الصناعية وأنشطة البحث العلمي والتكنولوجيات المرتبطة بها، بالإضافة إلى وضع وتنفيذ سياسات تنمية الأراضي للأغراض الصناعية وإتاحتها للمستثمرين وتيسير حصولهم على التراخيص الصناعية.

وتطبق أحكام القرار على المناطق الصناعية القائمة والجديدة، وكذلك الأراضي الحاصلة على ترخيص صناعي وغير المستغلة والمملوكة للشركات أو الأفراد ويتم تحويلها إلى مناطق صناعية، على أن يتم إنشاء صندوق لدعم إنشاء وترفيق وتطوير المناطق الصناعية في مصر، ودعم أسعار الأراضي والأنشطة الصناعية والخدمية المرتبطة بها في هذه المناطق بما يحقق أهداف الهيئة في التنمية الصناعية، وبما يؤدي إلى زيادة قدرة المناطق الصناعية على جذب الاستثمارات وتشجيع التنافس فيما بينها⁽¹⁾.



توضح بيانات الهيئة أن هناك عدد 33 ألف مصنع مسجل لديها، موزعة علي مختلف القطاعات الصناعية، وذلك بتكاليف استثمارية تبلغ 534 مليار جنيه، وإنتاج سنوي قيمته 707 مليار جنيه ويوفر 1.8 مليون فرصة عمل.

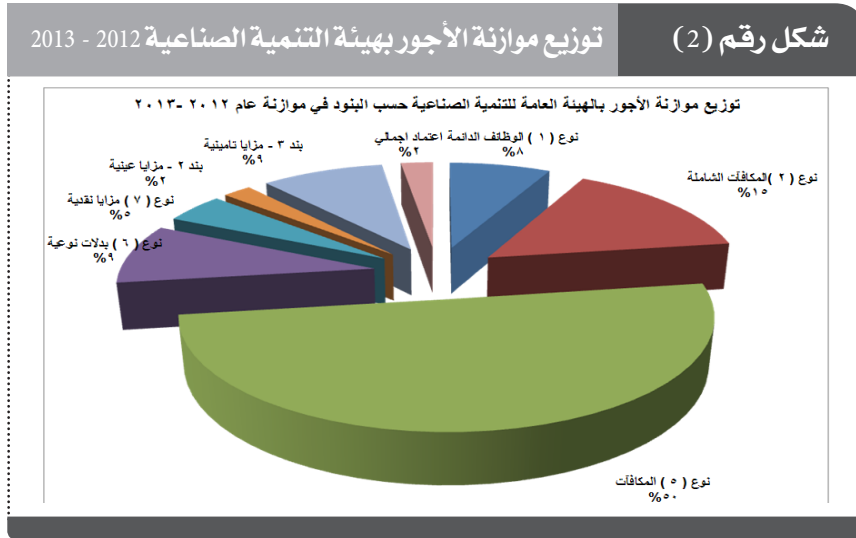
يمثل قطاع الغزل والنسيج نسبة 22% من المصانع المسجلة لدي الهيئة عام 2012 بواقع 7150 مصنع، باستثمارات تتجاوز 43 مليار جنيه، وتوفر فرص عمل لحوالي نصف مليون عامل من إجمالي عمال الصناعة، بحيث يستوعب القطاع ما يقرب من 28% من عمال الصناعة في مصر. يليه قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ بنسبة 21% من المصانع، بواقع 6840 مصنع مرخص، واستثمارات تتجاوز 80 مليار جنيه تمثل 15% من الاستثمار الصناعي، ويوفر أكثر من 307 ألف فرصة عمل.

ثم قطاع الصناعات الهندسية والالكترونية والكهربائية والذي يضم 6415 مصنع بتكلفة استثمارية 73.2 مليار جنيه، وإنتاج تفوق قيمته 166 مليار جنيه، ويمثل نسبة 24% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي في مصر. ويوفر القطاع ما يقرب من 323 ألف فرصة عمل تمثل 19% من إجمالي عمال الصناعة في مصر. منذ ثورة 25 يناير 2011، قامت الهيئة العامة للتنمية الصناعية بمنح عدد 799 ترخيص جديد حتى يونيو 2011، بتكلفة استثمارية تبلغ 15.3 مليار جنيه وتحقق إنتاج متوقع قيمته 42.6 مليار جنيه وتوفر 120 ألف فرصة عمل. بينما في عام 2012، أصدرت عدد 1252 ترخيص صناعي بتكلفة استثمارية تبلغ 13.8 مليار جنيه وقيمة إنتاج متوقع تبلغ 26.6 مليار جنيه وتوفر حوالي 45.9 ألف فرصة عمل.

1-1 موازنة الهيئة

بلغت جملة الموازنة الجارية للهيئة العامة للتنمية الصناعية لعام 2013/2012 قيمة 533.6 مليون جنيه كما بلغ إجمالي التكاليف والمصروفات 413.4 مليون جنيه. تمثل الأجور أعلى بنود المصروفات حيث تمثل 19.3% من إجمالي التكاليف والمصروفات بنسبة 14.9% من إجمالي الموازنة الجارية للهيئة.

بلغ إجمالي الأجور في موازنة 2013/2012 ما قيمته 79.7 مليون جنيه وتمثل أجور الوظائف الدائمة نسبة 8% من إجمالي اعتمادات الأجور. بينما بلغت تكلفة المكافآت الشاملة 12.1 مليون جنيه تمثل 15% من إجمالي اعتمادات الأجور.



كما بلغت المكافآت في موازنة الهيئة 40 مليون جنيه، البدلات النوعية 7.2 مليون جنيه، المزايا النقدية 3.6 مليون جنيه، المزايا العينية 1.7 مليون جنيه، المزايا التأمينية 7.3 مليون جنيه. تشكل المكافآت نسبة 50% من اعتمادات الأجور بالهيئة، وتمثل البدلات النوعية 9% من أجور الهيئة. في موازنة 2013/2012 تبلغ إيرادات النشاط 55.5 مليون جنيه تمثل 10.4% فقط من إيرادات الهيئة، 300 مليون منح وإعانات تمثل 56.2% من إيرادات الهيئة. بينما بلغت إيرادات الاستشارات والفوائد 172.2 مليون جنيه تمثل 32.2% من الإيرادات، يليها الإيرادات والأرباح الأخرى التي بلغت 5.8 مليون جنيه. وبذلك تعتمد الهيئة على المنح والإعانات كمصدر رئيسي للتمويل يليها إيرادات الاستشارات والفوائد ثم إيرادات النشاط.

اعتمدت الهيئة على التمويل الذاتي لتمويل الاستخدامات الرأسمالية بقيمة 30.5 مليون جنيه. وبلغ صافي أرباح العام بالهيئة 120.1 مليون جنيه.

1-2 القوائم المالية للهيئة

توضح القوائم المالية للهيئة العامة للتنمية الصناعية في 2013/6/30 أن صافي الأصول الثابتة للهيئة بلغ 78.6 مليون جنيه، كما أن لديها مشروعات تحت التنفيذ قيمتها 187.4 ألف جنيه واستثمارات طويلة الأجل قيمتها 116.7 مليون جنيه.

بلغت قيمة المخزون السلعي 333.3 ألف جنيه، في الوقت الذي تجاوزت الحسابات المدينة قيمة 676.1 مليون جنيه، بينما بلغت النقدية بالبنوك والصندوق 88.4 مليون جنيه. بلغت الأصول المتداولة للهيئة 761.3 مليون جنيه، وبلغت الالتزامات المتداولة 830.8 مليون جنيه، وبذلك

يبلغ رأس المال العامل سالب 69.4 مليون جنيه. حققت الهيئة إيرادات نشاط بلغت 47.2 مليون جنيه وبلغت جملة تكلفة النشاط 94.9 مليون جنيه. وبذلك حققت إجمالي ربح بلغ 51.4 مليون جنيه وصافي ربح بلغ 49.8 مليون جنيه. لذلك تعد الهيئة من الهيئات الاقتصادية الربحية ضمن هيئات قطاع الصناعة والثروة المعدنية والبتترول.

1-3 حساب ختامي الهيئة

يلاحظ في حساب ختامي الهيئة لعام 2013/2012 وجود فرق ما بين المنصرف الفعلي علي صافي الأجر والربط السنوي لصافي الأجر بقيمة تصل إلي 13.5 مليون جنيه فوق الربط لبند الأجر. لذلك جاءت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بربط حساب ختامي موازنة الهيئة ليعادل اعتمادات موازنة الهيئة بمبلغ 13.8 مليون جنيه وذلك لمواجهة الزيادات التي وقعت بالأجر مقابل خفض اعتمادات باقي التكاليف والمصروفات. ووفقا لما أسفر عنه التنفيذ الفعلي لموازنة الهيئة .كما بلغ صافي ربح العام 49.8 مليون جنيه.

■ الهيئة المصرية العامة للبتترول

هي أكبر الكيانات الخمس بوزارة البترول والثروة المعدنية المصرية، والذراع الطولي لقطاع البترول المصري، التي تشرف على شركات القطاع العام للبتترول وتشارك في أغلب شركات القطاع المشترك مع الشركاء الأجانب. وهي أكبر هيئات القطاع محل الدراسة سواء من حيث قيمة الأصول المملوكة، أو من حيث حجم الإنتاج وكذلك من حيث الأرباح المحققة، كما سنوضح في الأجزاء التالية. وتتميز الهيئة عن باقي هيئات القطاع بأنها هيئة إنتاجية تحقق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد المصري.

تعد الهيئة الكيان الاقتصادي الأول في مصر المشكل وفقا للقانون رقم 135 لسنة 1956. تم تعديل قانون إنشاء الهيئة بالقانون رقم 332 لسنة 1956 والقانون رقم 167 لسنة 1958 والقانون رقم 2344 لسنة 1959.

تم إصدار القانون رقم 20 لسنة 1976 لكي يتغير اسم الهيئة من المؤسسة المصرية العامة للبتترول إلى الهيئة المصرية العامة للبتترول، لكي تعمل كشركة قابضة تابعة لوزارة البترول والثروة المعدنية المصرية. كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 433 لسنة 1983 لكي تشرف الهيئة على شركات القطاع العام للبتترول. تتبع الهيئة العديد من الشركات التي تختلف في نشاطاتها والتي تقوم بدورها بالتقيب وتكرير وإنتاج وتسويق وتوزيع البترول والغاز الطبيعي في البلاد تحت إشراف الهيئة. كما تعمل الهيئة على تنمية الثروة البترولية وحسن استغلالها وتوفير احتياجات البلاد من المنتجات البترولية المختلفة.

شركات القطاع العام التابعة

النصر للبترول	مصر للبترول	العامه للبترول	الجمعية التعاونية للبترول
أنايب البترول	العامرية لتكرير البترول	التعاون للبترول	القاهرة لتكرير البترول
النصر للبترول	مصر للبترول	العامه للبترول	الجمعية التعاونية للبترول
البتروكيماويات المصرية إشراف مالي وإداري	أسيوط لتكرير البترول إشراف مالي وإداري	سوبك السويس لتصنيع البترول	بتروجاس الغازات البترولية
			الإسكندرية للبترول

شركات تكرير البترول

المصرية لتكرير البترول	أترك الإسكندرية الوطنية للتكرير والبتروكيماويات	ميدور الشرق الأوسط لتكرير البترول
------------------------	---	---

شركات المشروعات والصيانة

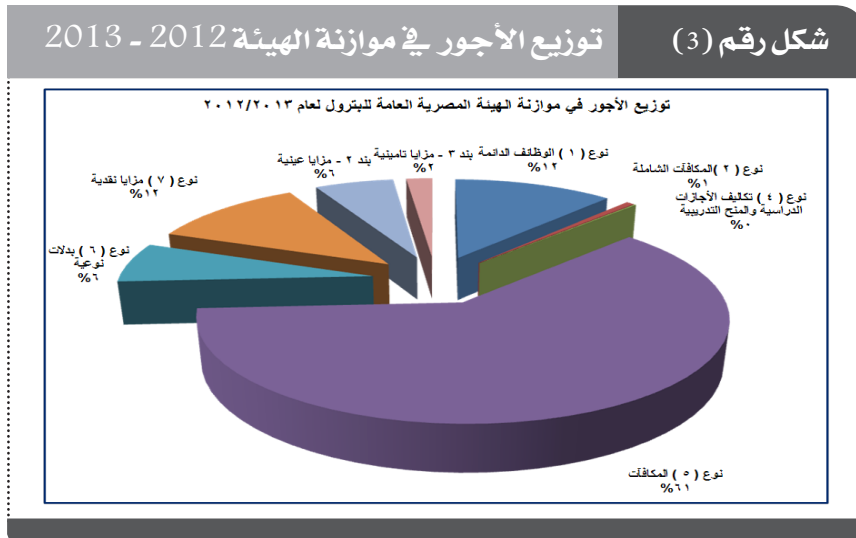
المصرية لتطوير مواقع البترول	إبروم المصرية لتشغيل وصيانة المشروعات	بترومنت الإسكندرية للصيانة البترولية	إنبي الهندسية للصناعات البترولية والكيمائية
	المصرية لناقلات البترول البحرية	صان مصر مصر للصيانة	بتروجيت المشروعات البترولية والاستشارات الفنية

شركات الإنتاج والاستكشاف والتنقيب عن البترول

العلمين للبترول	قارون للبترول	مارينا للبترول	عجبية للبترول
جنوب رمضان للبترول	بتروشهد للبترول	خالدة للبترول	غرب بكر للبترول
أبوقير للبترول	بتروسيلا	الحمرا أويل	ثروة للبترول
جابكو بتروول خليج السويس	بتروسنان	بتروسينا	بتروصفوة
بورابتكو برج العرب للبترول	جيمبتكو جمصة للبترول	بابتيكو بدر الدين للبترول	سوكو السويس للزيت
نوربتكو شمال البحرية للبترول	أمابتكو أمل للبترول	أوابكو الواحة للبترول	بتروبل بتروول بلاعيم
دارا بترودارا للبترول	نالبتكو شمال العلمين للبنترول	بتروعلم علم الشاويش للبترول	دابنتكو جنوب الضبعة للبترول
أوسوكو شقير البحرية للزيت	فانبتكو الفنار للبترول	مجابنتكو مجاويش للبترول إشراف مالي	ويبكو بتروول الصحراء الغربية
			بتروزنيمة جنوب أبو زنيمة للبنترول

1 - 1 موازنة الهيئة

بلغت جملة الموازنة الجارية للهيئة المصرية العامة للبترول لعام 2013/2012 حوالي 382 مليار جنيه كما بلغ إجمالي التكاليف والمصروفات 413.4 مليون جنيه . تمثل مشتريات البضائع بغرض البيع أعلى بنود المصروفات حيث تمثل %41.8 من إجمالي التكاليف والمصروفات و %38.2 من إجمالي الموازنة الجارية للهيئة . وتتوزع المشتريات بين مشتريات محلية بلغت قيمتها 60.3 مليار جنيه وتمثل %41.4 من مشتريات الهيئة ، 85.4 مليار جنيه مشتريات أجنبية تمثل %58.6 من إجمالي مشتريات الهيئة .
يليه مجموعة خامات ومواد ووقود وقطع غيار بقيمة 127.3 مليار جنيه وهي تمثل %36.5 من إجمالي التكاليف والمصروفات و %33.3 من إجمالي الموازنة الجارية للهيئة .
بلغ إجمالي الأجور في موازنة 2013/2012 ما قيمته 416.9 مليون جنيه وتمثل أجور الوظائف الدائمة %12 من إجمالي اعتمادات الأجور .



في موازنة 2013/2012 تبلغ إيرادات النشاط 307.9 مليار جنيه تمثل 80.6% من إيرادات الهيئة ، 70 مليار منح وإعانات تمثل 18.3% من إيرادات الهيئة. بينما بلغت إيرادات الاستشارات والفوائد 2.7 مليار جنيه تمثل 0.7% من الإيرادات . أما الإيرادات والأرباح الأخرى فقد بلغت 1.3 مليار جنيه. وبذلك تعتمد الهيئة علي إيرادات النشاط كمصدر رئيسي للتمويل يليها المنح والإعانات.

1-2 القوائم المالية للهيئة

توضح القوائم المالية للهيئة المصرية العامة للبتترول في 2013/6/30 أن صافي الأصول الثابتة للهيئة بلغ 3 مليار جنيه ولديها مشروعات تحت التنفيذ قيمتها 554.8 مليون جنيه واستثمارات طويلة الأجل 22.4 مليار جنيه .

كما بلغت قيمة المخزون 9.4 مليار جنيه ، تجاوزت الحسابات المدينة المختلفة 92.3 مليار جنيه ، بينما بلغت النقدية بالبنوك والصندوق 3 مليار جنيه .

بلغت الأصول المتداولة للهيئة 198.3 مليار جنيه وبلغت الالتزامات المتداولة 178.9 مليار جنيه ، وبذلك يبلغ رأس المال العامل 19 مليار جنيه .

حققت الهيئة إيرادات نشاط بلغت 264.3 مليار جنيه وبلغت جملة تكلفة النشاط 278 مليار جنيه . وبذلك حققت إجمالي ربح بلغ 51.3 مليار جنيه وصافي ربح بعد الضرائب بلغ 29.6 مليار جنيه .

تعد الهيئة المصرية العامة للبتترول من أكبر الهيئات الاقتصادية الرابحة ضمن هيئات قطاع الصناعة والثروة المعدنية والبتترول بل وعلي مستوي كافة الهيئات العامة المملوكة للدولة.

1-3 حساب ختامي الهيئة

جاء قانون ربط حساب ختامي الهيئة لعام 2013/2012 والصادر بالقرار الجمهوري رقم 115 لسنة 2013 بإجمالي تكاليف ومصروفات بلغت 370.3 مليار جنيه وإيرادات بلغت 399.9 مليار جنيه .

و بذلك بلغ صافي أرباح الهيئة 29.6 مليار جنيه .
ارتفعت قيمة المشروعات تحت التنفيذ بالهيئة من 359.9 مليون جنيه في 2012/6/30 إلى 554.8 مليون جنيه في 2013/6/30 .
ارتفعت احتياطات الهيئة بنسبة 20% خلال العام حيث ارتفعت من 22.5 مليار جنيه إلى 26.9 مليار جنيه . كما حدث نمو بنسبة 6% في أرباح الهيئة حيث بلغ إجمالي الربح 51.3 مليار جنيه وصافي الربح 29.6 مليار جنيه . وسددت الهيئة فوائد بلغت 2.7 مليار جنيه .
وتعد هيئة البترول من أكبر ممولي الضرائب في مصر حيث سددت الهيئة 18.6 مليار جنيه ضرائب بزيادة بلغت 9% عما سددته في العام الماضي .
بلغ المنصرف الفعلي علي الخامات والمواد والوقود وقطع الغيار 123.2 مليار جنيه وهو ما يقل عن الربط المعدل والبالغ 141.3 مليار جنيه بقيمة 18 مليار جنيه تمثل 12.7% من الربط المعدل لهذا البند .
كما بلغ المنصرف علي بند الأجور 387.3 مليون جنيه وهو ما يقل بقيمة 29.6 مليون جنيه عن الربط المعدل للأجور بالهيئة . كذلك قلت قيمة الضرائب والرسوم المحققة بقيمة نصف مليار جنيه عن الربط المعدل بالموازنة . ولذلك تعد الهيئة المصرية العامة للبترول أحد أهم مصادر تمويل الموازنة العامة في مصر .

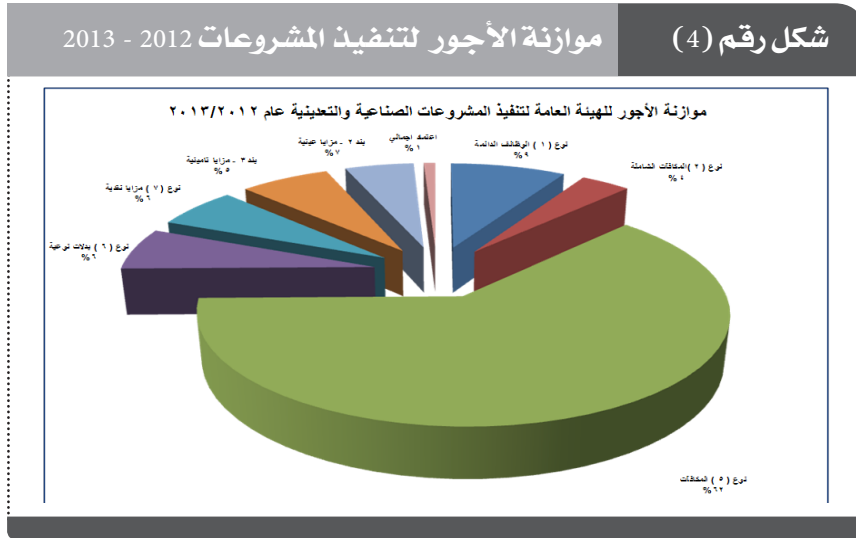
■ الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية

الجهاز التنفيذي للمشروعات الصناعية تم إنشاؤه باسم هيئة مجمع الحديد والصلب بالقرار الجمهوري رقم 779 لسنة 1969 لتنفيذ مجمع الحديد والصلب بحلوان وما يتطلب من مشروعات تكميلية، وتم الانتهاء من المشروع عام 1979 ونظرا للخبرات الكبيرة التي اكتسبتها الهيئة في مجال تنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية وما يتطلب من دراسة جدوى وتصميمات هندسية وإدارة وإشراف علي تنفيذ المشروعات فقد تم تعديل اختصاصاتها بالقرار الجمهوري رقم 8 لسنة 1979 و 21 لسنة 1993 بإنشاء الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية، و مقرها مدينة القاهرة و تكون لها الشخصية الاعتبارية و تتبع وزير الصناعة و الثروة المعدنية، و للهيئة جهاز تنفيذي يتولى إدارة الهيئة و تصريف شئونها وتمثيلها في علاقاتها بالأشخاص الأخرى و أمام القضاء و للهيئة أن تتعاقد و تجرى جميع التصرفات و الأعمال التي من شأنها تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله وهو إجراء جميع الأبحاث والدراسات والتصميمات والرسومات والاستشارات الهندسية اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات^(٢) .
بذلك تعد الهيئة خدمة وهي أصغر هيئات القطاع التي يشملها التحليل من حيث جملة الموازنة الجارية التي لم تتعدى 110.9 مليون جنيه أو من حيث صافي أصولها الثابتة التي لا تتعدى 294 مليون جنيه مقارنة بحوالي 3 مليار في الهيئة المصرية العامة للبترول .

1-1 موازنة الهيئة

بلغت جملة الموازنة الجارية للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية لعام 2013/2012 حوالي 110.9 مليون جنيه كما بلغ إجمالي التكاليف والمصروفات 85.6 مليون جنيه .
بلغت الأجور المتوقعة في موازنة الهيئة 62.4 مليون جنيه وهي تمثل 73% من إجمالي تكاليف ومصروفات

الهيئة. كما يبلغ الإنفاق علي الخامات وقطع الغيار والمهمات 3.3 مليون جنيه تمثل 4% من إجمالي التكاليف والمصروفات و 3% من إجمالي الموازنة الجارية للهيئة. تمثل أجور الوظائف الدائمة نسبة 8.6% من إجمالي اعتمادات الأجور للهيئة.



تتطبق علي الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية نفس الاختلالات في هيكل الأجور العام في الدولة . تبلغ المكافآت والحوافز 39 مليون جنيه وهي تمثل 62% من موازنة الأجور بالهيئة ، 4 مليون جنيه بدلات نوعية تمثل 6% من موازنة الأجور . إضافة إلي 3.8 مليون جنيه مزايا نقدية و 4.1 مليون جنيه مزايا عينية و 3.2 مليون جنيه مزايا تأمينية . في موازنة 2013/2012 تبلغ إيرادات النشاط 66.9 مليون جنيه تمثل 60.3% من إيرادات الهيئة ، بلغت إيرادات الاستشارات والفوائد 27 مليون جنيه تمثل 24.3% من الإيرادات . أما الإيرادات والأرباح الأخرى فقد بلغت 17 مليون جنيه تمثل 15.3% من إيرادات الهيئة . وبذلك تعتمد الهيئة علي إيرادات النشاط كمصدر رئيسي للتمويل يليها الاستشارات والفوائد .

1-2 القوائم المالية للهيئة

توضح القوائم المالية للهيئة في 2013/6/30 أن صافي الأصول الثابتة للهيئة بلغ 294 مليون جنيه ولديها مشروعات تحت التنفيذ قيمتها 11.8 مليار جنيه واستثمارات طويلة الأجل 227.4 مليون جنيه . كما بلغت قيمة المخزون 75.8 مليون جنيه ، تجاوزت الحسابات المدينة المختلفة 522.6 مليون جنيه ، بينما بلغت النقدية بالبنوك والصندوق 653.3 مليون جنيه . بلغت الأصول المتداولة للهيئة 1.3 مليار جنيه وبلغت الالتزامات المتداولة 8.2 مليار جنيه ، وبذلك يبلغ رأس المال العامل بالسالب 6.8 مليار جنيه . حققت الهيئة إيرادات نشاط بلغت 60.4 مليون جنيه وبلغت جملة تكلفة النشاط 66.2 مليون جنيه . وبذلك حققت إجمالي خسارة بلغت 5.8 مليون جنيه . لكن نتيجة الإيرادات الأخرى للهيئة مثل إيرادات

الاستثمارات والفوائد 32.4 مليون جنيه و الإيرادات والأرباح الأخرى التي بلغت 88.2 مليون جنيه .
حققت الهيئة إجمالي ربح بلغ 39.9 مليون جنيه . لكنها سددت 24.9 مليون جنيه فوائد ، وجنبت
مخصص للإهلاك بلغ 16.7 مليون جنيه . لذلك جاءت نتيجة نشاط الهيئة بصافي خسارة بلغ 1.6 مليون
جنيه .

تعد الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية الوحيدة ضمن الهيئات الاقتصادية لقطاع
الصناعة والثروة المعدنية والبتترول التي تحقق خسائر علي عكس باقي الهيئات الأخرى التي حققت أرباح
متفاوتة بلغت اعلي معدلاتها في هيئة البترول 29.6 مليار جنيه وأقلها في هيئة المطابع الأميرية 12.5
مليون جنيه .

1 - 3 حساب ختامي الهيئة

جاء قانون ربط حساب ختامي الهيئة لعام 2013/2012 والصادر بالقرار الجمهوري رقم 116 لسنة
2013 بإجمالي بلغ 1.9 مليار جنيه وتكاليف ومصروفات بلغت 182.7 مليون جنيه وإيرادات بلغت 181
مليون جنيه .

بلغ صافي خسائر الهيئة 1.6 مليون جنيه وبلغت الاستخدامات الرأسمالية 1.7 مليار جنيه .
ارتفعت قيمة المشروعات تحت التنفيذ بالهيئة من 88.6 ألف جنيه في 2012/6/30 إلى 11.8 مليار
جنيه في 2013/6/30 .

انخفضت احتياطات الهيئة من 15.6 مليون جنيه إلى 4.1 مليون جنيه . كما بلغ صافي خسائر الهيئة
1.6 مليون جنيه . وسددت الهيئة فوائد بلغت 24 مليون جنيه .

بلغ المنصرف الفعلي علي الخامات والمواد والوقود وقطع الغيار 1.3 مليون جنيه وهو ما يقل عن الربط
المعدل والبالغ 1.6 مليون جنيه بقيمة 276.4 ألف جنيه تمثل %16.8 من الربط المعدل لهذا البند .
كما بلغ المنصرف علي بند الأجور 6.5 مليون جنيه وهو ما يقل بقيمة 61.5 ألف جنيه عن الربط المعدل
للأجور بالهيئة .

■ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

يعود تاريخ إنشاء « المطبعة الأميرية » في بولاق إلى أكثر من 187 عاما فقد أنشئت مطبعة بولاق في
سبتمبر عام 1235 هـ - 1820 م و افتتحت رسميا في عهد الوالي محمد علي باشا عام 1821م. وكانت
تطبع الكتب العسكرية للجيش، ثم تطورت بعد ذلك حيث قامت بطبع الكتب الأدبية و العلمية و المدرسية .
في أكتوبر عام 1862 قدم الخديوي سعيد باشا المطبعة هدية إلى عبد الرحمن بك رشدي، ثم
اشتراها الخديوي إسماعيل باشا وضمها إلى أملاك الدائرة السنية، ثم عادت ملكا للدولة في 20 / 6 /
1880 وذلك في عهد الخديوي توفيق، وقد أصدر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في 13 أغسطس
1956 القرار بقانون رقم 312 لسنة 1956، بإنشاء الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، وإلحاقها بوزارة
الصناعة، وقد عقد مجلس إدارتها أول جلساته، بتاريخ أول سبتمبر سنة 1956، برئاسة السيد الدكتور
عزيز صدقي، وزير الصناعة آنذاك ، ومنذ ذلك التاريخ قررت وزارة الصناعة إقامة مبنى جديد للهيئة في

منطقة إمبابية على مساحة قدرها 35000 متر مربع تقريبا ، كما زودتها بأحدث ماكينات الطباعة المتطورة حتى يتهيأ لها كل أسباب النهوض برسالتها .

هذا وقد افتتحت الهيئة - رسميا - مبناها الجديد في عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات ، حيث قام بافتتاحها السيد المهندس إبراهيم سالم محمد ، وزير الصناعة آنذاك 28 يوليو سنة 1973 م واعتبرت الهيئة من الهيئات ذات الطابع الاقتصادي، وذلك بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1039 لسنة 1979.3 وهي من الهيئات الاقتصادية المنتجة بالقطاع.

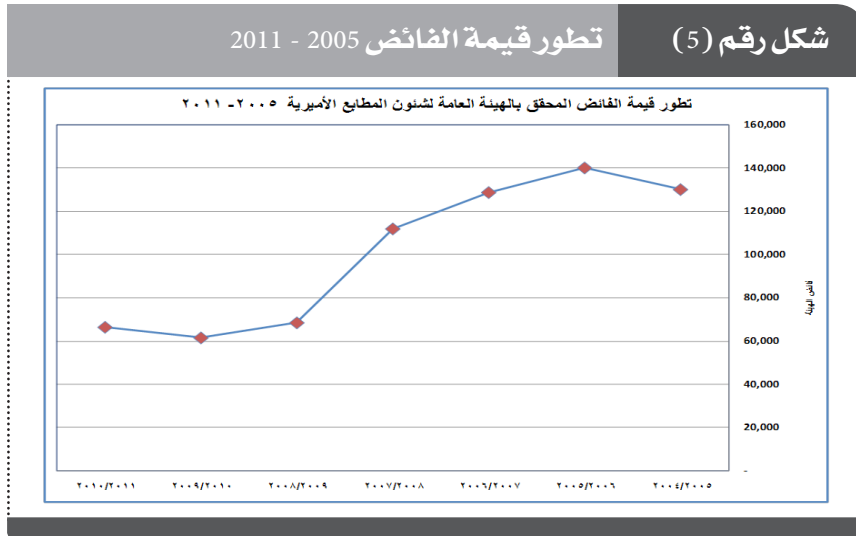
يوجد تراجع في إيرادات الهيئة علي مدي السنوات الماضية من 409.9 مليون جنية عام 2006/2005 إلي 381.2 مليون جنية عام 2009/2008 ثم وصلت إلي 360 مليون جنية عام 2011/2010. بينما ارتفعت المصروفات من 279.9 مليون جنية إلي 319.5 مليون جنية وبلغت 293.7 مليون جنية خلال نفس السنوات.

لذلك انخفض فائض الهيئة من 129.9 مليون جنية إلي 68.4 مليون جنية ثم 66.3 مليون جنية. بينما انخفضت القيمة المضافة الصافية من 171.3 مليون جنية إلي 147.6 مليون جنية ثم عادت للارتفاع لتصل إلي 193.1 مليون جنية عام 2011.4/2010

وتوضح اقتصاديات التشغيل بالهيئة إن القيمة المضافة للإنتاج ارتفعت من 42% عام 2006/2005 إلي 54% عام 2011/2010. وارتفع معدل دوران رأس المال من 1.2 مرة إلي 1.3 مرة خلال نفس الفترة ، بينما انخفضت إنتاجية الأصول الثابتة للهيئة من 801% إلي 474%.

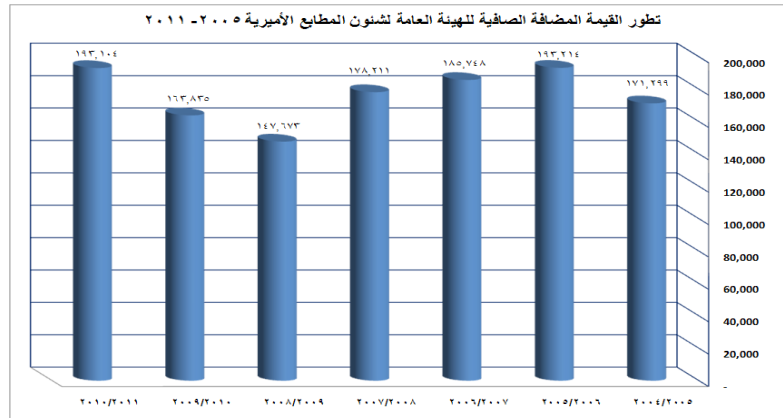
تواكب مع ذلك انخفاض إنتاجية الجنية من 7.4 جنية إلي 3 جنية بين عامي 2006/2005 ، 2011/2010 ، وانخفاض الربحية النهائية للجنية من 1.97 جنية إلي 0.56 جنية وذلك نتيجة ارتفاع متوسط الأجر السنوي من 15.9 ألف جنية إلي 35.1 ألف جنية.

اتجهت الهيئة للأسواق الخارجية واستطاعت رفع قيمة صادراتها من 722.7 ألف جنية عام 2005/2004 إلي 5.4 مليون جنية عام 2006/2005 وبلغت قيمة الصادرات 26.2 مليون جنية. وتتجه صادرات الهيئة إلي ليبيا والأردن والعراق وكردستان العراق، وتستهدف الهيئة توسيع صادراتها لتصل إلي السعودية واليمن والسودان.



تطور القيمة المضافة الصافية 2011 - 2005

شكل رقم (6)



1 - موازنة الهيئة

بلغت جملة الموازنة الجارية للهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية لعام 2013/2012 حوالي 490 مليون جنيه كما بلغت إجمالي التكاليف والمصروفات 434.6 مليون جنيه. تمثل مجموعة خامات ومواد ووقود وقطع غيار أعلى بنود المصروفات في الهيئة وبلغت قيمتها 205.4 مليون جنيه تمثل 47.3% من إجمالي التكاليف والمصروفات و 41.9% من إجمالي الموازنة الجارية للهيئة. يليها الأجور 185.5 مليون جنيه تمثل 42.7% من إجمالي التكاليف والمصروفات و 37.8% من إجمالي الموازنة الجارية للهيئة. كما يتوقع أن تبلغ مصروفات الهيئة 28 مليون جنيه .

في موازنة 2013/2012 تبلغ إيرادات النشاط 483 مليون جنيه تمثل 98.6% من إيرادات الهيئة. أما الإيرادات والأرباح الأخرى فقد بلغت 7 مليون جنيه. وبذلك تعتمد الهيئة علي إيرادات النشاط كمصدر رئيسي للتمويل.

1 - 2 القوائم المالية للهيئة

توضح القوائم المالية للهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية في 2013/6/30 أن صافي الأصول الثابتة للهيئة بلغ 61.5 مليون جنيه ولديها مشروعات تحت التنفيذ قيمتها 38.6 ألف جنيه. بلغت قيمة المخزون 82.3 مليون جنيه ، تجاوزت الحسابات المدينة المختلفة مليون جنيه ، بينما بلغت النقدية بالبنوك والصندوق 23.9 مليون جنيه.

بلغت الأصول المتداولة للهيئة 264.3 مليون جنيه وبلغت الالتزامات المتداولة 271.7 مليون جنيه ، وبذلك يبلغ رأس المال العامل 19 بالسالب 7.4 مليون جنيه.

حققت الهيئة إيرادات نشاط بلغت 378.4 مليون جنيه وبلغت جملة تكلفة النشاط 332.6 مليون جنيه . وبذلك حققت إجمالي ربح بلغ 32.7 مليون جنيه وصافي ربح بعد الضرائب بلغ 12.5 مليون جنيه . تعد الهيئة ضمن الهيئات الاقتصادية الرابحة بقطاع الصناعة والثروة المعدنية والبترو.

1-3 حساب ختامي الهيئة

جاء قانون ربط حساب ختامي الهيئة لعام 2013/2012 والصادر بالقرار الجمهوري رقم 117 لسنة 2013 بإجمالي بلغ 454 مليون جنيه وتكاليف ومصروفات بلغت 372.4 مليون جنيه وإيرادات بلغت 384.9 مليون جنيه . بذلك بلغ صافي أرباح الهيئة 12.5 مليون جنيه .

انخفضت قيمة المشروعات تحت التنفيذ بالهيئة من 171.9 ألف جنيه في 2012/6/30 إلى 38.6 ألف جنيه في 2013/6/30 .

ارتفعت احتياطات الهيئة خلال العام من 33.8 مليون جنيه إلى 33.9 مليون جنيه . كما حدث نمو في أرباح الهيئة حيث بلغ إجمالي الربح 32.7 مليون جنيه وصافي الربح 12.5 مليون جنيه . وسددت الهيئة فوائد بلغت 1.3 مليون جنيه .

بلغ المنصرف الفعلي علي الخامات والمواد والوقود وقطع الغيار 153.7 مليون جنيه وهو ما يقل عن الربط المعدل والبالغ 203.6 مليون جنيه بقيمة 49.8 مليون جنيه تمثل %24.5 من الربط المعدل لهذا البند . كما بلغ المنصرف علي بند الأجور 185.5 مليون جنيه وهو ما يقل بقيمة 6.8 مليون جنيه عن الربط المعدل للأجور بالهيئة . حققت الهيئة صافي ربح بلغ 12.5 مليون جنيه بينما كان الربط المعدل لصافي الربح يقدر بحوالي 55.5 مليون جنيه . وبذلك يوجد انخفاض في صافي الربح المحقق عن الربط المعدل بنسبة %77.5 .

رغم ذلك تعد الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية من الهيئات الاقتصادية الرابحة .

■ الرؤية الكلية للقطاع

يعد قطاع الصناعة والثروة المعدنية والبتترول من أفضل القطاعات الاقتصادية من حيث الأداء الاقتصادي ومن بين الهيئات الأربع الذين شملتهم الدراسة توجد هيئة واحدة خاسرة هي الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية . لكن يلاحظ الفروق الكبيرة بين الأحجام الاقتصادية للهيئات التي يضمها القطاع من الهيئة المصرية العامة للبتترول والهيئات الأخرى في القطاع .

يملك القطاع أصول ثابتة قيمتها 126 مليار جنيه وصافي أصول ثابتة يبلغ 3.4 مليار جنيه . تستحوذ الهيئة المصرية العامة للبتترول علي %87.4 من إجمالي الأصول الثابتة للقطاع . كذلك تستحوذ هيئة المشروعات الصناعية والتعدينية علي %95.5 من المشروعات تحت التنفيذ والتي تبلغ جملتها لهيئات القطاع 12.4 مليار جنيه .

كذلك تبلغ قيمة الاستثمارات طويلة الأجل بالقطاع 22.8 مليار جنيه %98.5 منها لدي هيئة البترول . ونفس الأمر ينطبق علي المخزون وحسابات العملاء والنقدية بالبنوك والصندوق .

بمتابعة رأس المال العامل لدي هيئات القطاع نجد أن هيئة التنمية الصناعية لديها رأس مال عامل بالسالب يبلغ 96.4 مليون جنيه ولدي هيئة تنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية 6.9 مليار جنيه ولدي هيئة المطابع الأميرية 7.4 مليون جنيه . بينما بلغ رأس المال العامل بالهيئة المصرية العامة للبتترول قيمة ايجابية بلغت 19.1 مليار جنيه . كما بلغت قيمة الاحتياطات بالقطاع 26.9 مليار جنيه غالبيتها لدي هيئة البترول .

بلغ إجمالي تمويل الاستثمار بهيئات القطاع 113.4 مليار جنيه. كما بلغت إيرادات النشاط بالقطاع 264.8 مليار جنيه تحقق أغلبها من خلال الهيئة المصرية العامة للبتروول. لكن علينا أن نتوقف لتأمل وضع هيئة البتروول فهي تحقق إيرادات نشاط 264.3 مليار جنيه وفي نفس العام حصلت علي إعانات بلغت 128.2 مليار جنيه بما يضع الكثير من علامات الاستفهام علي هذه الإيرادات.

حققت هيئات القطاع إجمالي ربح بلغ 51.4 مليار جنيه مع فارق أن أرباح هيئة البتروول 51.3 مليار جنيه وأرباح هيئة التنمية الصناعية 51.2 مليون جنيه وأرباح هيئة المشروعات الصناعية 39.9 مليون جنيه وأرباح المطابع الأميرية 32.7 مليون جنيه. نفس الوضع ينطبق علي صافي الربح الذي يبلغ 29.7 مليار جنيه منها 29.6 مليار من هيئة البتروول .

لذلك إذا تأملنا الأداء الاقتصادي للهيئات الأربع نجد أن الهيئة المصرية العامة للبتروول رغم ما تحققه من إيرادات وما تدفعه من ضرائب تحصل علي نسبة كبيرة من الإعانات التي تقدمها الدولة وهو ما يحتاج إلي إعادة تقييم.

أما باقي الهيئات الثلاثة الأخرى فإنها تحتاج إلي ضخ استثمارات جديدة لها تعظم الأرباح التي تحققها وتزيد من مساهمتها في تمويل الموازنة العامة للدولة.

■ هوامش ومراجع

1. <http://www.ida.gov.eg/Arabic/Pages/NewsHome.aspx>
2. <http://www.ipa.gov.eg/ar/default.aspx>
3. <http://www.alamiria.com/a/index.html>
4. <http://www.alamiria.com/a/index.html>